سياسة مصر الأفريقية
(١٩٥٢ - ١٩٦٠)
من ملفات الخارجية المصرية

أ.د . عبد السلام عامر

أستاذ التاريخ الحديث ورئيس قسم التاريخ

جامعة حلوان

سياسة مصر الأفريقية

(١٩٥٢ - ١٩٦٠)

من ملفات الخارجية المصرية

تمهيد :

كانت دول أفريقيا حتى الحرب العالمية الثانية مستعمرة ، عدا مصر ، وإثيوبيا ، وليبيريا ، بل إن ليبيريا كانت تخضع اقتصاديا لشركة فايرستون الامريكية، ونتيجة لحركات مقاومة الاستعمار حدث تقدم لتلك المستعمرات على طريق الاستقلال ، فوصل عدد الدول المستقلة عشر دول عند عام ١٩٥٩ ، ثم حصلت غالبيتها على الاستقلال قرب عام ١٩٦٠ ، الذى استقلت فيه ثمانى عشرة دولة أفريقية ، و لذلك عرف عام ١٩٦٠ بعام أفريقيا .

والواقع أن دول أفريقيا قد مرت فى طريقها للاستقلال بعدة مراحل ، كان أهمها مرحلة نضوج الوعى القومى و مقاومة الاستعمار ، وكانت مطالب الشعوب الأفريقية فى بداية تلك المرحلة حتى بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو من عام ١٩٥٢ متواضعة، تكاد تنحصر فى حكم بلادها ، و إن ذهبت بعيدا تقف عند المطالبة بالحكم الذاتى كساحل الذهب ونيجيريا ، وقد برز بأفريقيا خلال تلك المرحلة آفة المغالاة فى تطبيق سياسة التفرقة العنصرية ، و اشتداد النضال ضدها وخاصة فى اتحاد جنوب أفريقيا الذى حمل لواء تلك السياسة .

ومن أبرز ما حدث فى مرحلة النضج و مقاومة الاستعمار للاستقلال أنها شهدت بعد الحرب العالمية الثانية، مزاحمة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، للدول الاستعمارية، حيث بدأت أنظارهما تتجه إلى أفريقيا لأهميتها السياسية والاقتصادية ، فهى :

أولا- تتمتع بموقع استراتيجى مهم ، فهى تقع فى ملتقى الطرق بين القارات، وخاصة أوروبا، وآسيا وأمريكا، بالإضافة إلى قربها من الولايات المتحدة

الأمريكية .

ثانيًا - ومساحة تصل الى حوالى أربع أمثال الولايات المتحدة الامريكية، مع غناها بالموارد الطبيعية ، التى لم يستغل الجانب الاكبر منها .

ثالثًا- ان كثيرا من دولها لم يكن قد اكتمل نضجها السياسى ، و لم تكن قد وضعت لنفسها سياسة ثابتة .

رابعًا- أن معظمها كان دولا متخلفة و ذات دخول محدودة[١].

و قد وضحت اتجاهات الاتحاد السوفيتى فى أفريقيا ومحاولته الحد من نشاط الدول الغربية الاستعمارية، ولذلك رأت الإدارة الأمريكية أن طريقها إلى مقاومة السوفيت والحد من نشاطه، هو العمل السريع على تقديم المعونات الاقتصادية للدول الأفريقية ، حتى تتمكن من القيام بمشروعاتها الإنتاجية من ناحية، فتظهر تلك الإدارة للدول الأفريقية بمظهر الصديق الراغب فى مساعدتها للنهوض بمستواها الاجتماعى و الاقتصادى ، ومن ناحية أخرى حتى لا تلجأ إلى الاتحاد السوفيتى[٢].

و كانت مصر قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لا تهتم بالاحداث فى قارة أفريقيا، ولكن بعد الثورة أولت اهتمامها بالقارة الأفريقية، ولم تترك مناسبة إلا ولفتت أنظار العالم إلى الاستعمار الموجود بتلك القارة ، وطالبت بإعطاء كل مستعمرة استقلالها، كما طالبت بالقضاء على التمييز العنصرى بأفريقيا[٣]...الخ .

وهذه الدراسة وعنوانها " سياسة مصر الأفريقية ٥٢-١٩٦٠ " اعتمدت على الوثائق الموجودة بملفات وزارة الخارجية المصرية، المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة، وتتناول فترة هامة، لأنها الفترة التى شهدت الصراع بين الكتلتين الشرقية و الغربية و أثره على أفريقيا، وكذلك إرهاصات استقلال دول القارة الأفريقية حتى عام ١٩٦٠ ، وقد وضح فيها- و هو الأهم- بداية بناء ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لسياسة أفريقية و ما ترتب عليها، كما ظهر بها بوضوح تغير

فى سياسة الدول الاستعمارية فيما يتعلق بأفريقيا ، والنفوذ الواضح للولايات المتحدة الأمريكية فى صراعها مع الاتحاد السوفيتى، ثم الجلاء والتغلغل الصهيونى فى أفريقيا، والعدوان الثلاثى على مصر ... الخ ، وأثر كل ذلك على سياسة مصر الأفريقية، التى مرت بمرحلتين : الأولى من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٦ ، والثانية من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٦٠ .

المرحلة الأولى (١٩٥٢-١٩٥٦):

منذ قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر والشعوب الأفريقية تتطلع إليها ، وتعلق آمالها عليها ، ويتضح فى ملفات وزارة الخارجية المصرية ، عند عرضها للموقف الدولى بأفريقيا عام ١٩٥٣ ، المراسلات الكثيرة التى وصلت إلى مصر والتى يطلب مرسلوها الإرشاد والمعونة وقد أكد ذلك الموقف أنه" لن يتيسر لملابسات كثيرة أن نرد عليها مباشرة " غير أنه بيَّن أن من واجبنا " نحو أنفسنا ثم نحو هؤلاء الإخوان الذين تعتنق أغلبيتهم الكبرى عقيدة الاسلام ، أن نتصل بهم دائما وبسرعة ، ولكن ذلك لن يتحقق فورا إلا بإقامة إذاعة أفريقية تكون باللغة الانجليزية "[٤]. وقد توافق ذلك مع رؤية جمال عبد الناصر ، نائب رئيس مجلس الوزراء وقتها ، والتى أشار فيها إلى الدوائر الثلاث التى يجب أن تسير فيها سياسة مصر الخارجية ، مبينا أنه " لايمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا ، وأنها منا ونحن منها " ومشيرا كذلك إلى أننا "لا يمكن أن نتجاهل العالم الاسلامى ، الذى تجمعنا به روابط لا تقر بها العقيدة الدينية فحسب ، وإنما تؤكدها حقائق التاريخ " كما بين عبد الناصر أن الدائرة الثالثة هى دائرة القارة الأفريقية ، التى لا نستطيع ، كما ذكر ، أن نتصور أن ما يحدث فيها لا يمسنا ولايعنينا ، وأكد عبد الناصر أنه " لسوف أظل احلم باليوم الذى أجد فيه بالقاهرة معهدا ضخما لأفريقيا يسعى لكشف نواحى القارة ويخلق فى عقولنا وعيا أفريقيا مستنيرا "[٥].

ومن عرض الموقف الدولى وما تناوله من رؤية جمال عبد الناصر يتضح

اهتمام مصر بالقارة الأفريقية، وإدراك رجال الثورة ، منذ بداية عهدهم لدورهم الأفريقى ووعيهم بضرورة المشاركة فى حل مشاكل القارة ، والعمل على التخفيف من أوجاعها ، كالتمييز العنصرى ، والارتباط السياسى بمعاهدات لتحقيق المطامع الاستعمارية ؛ ومما حفز ذلك الوعى والإدراك عند رجال الثورة الرسائل الكثيرة التى وردت لهم من الجماعات والهيئات من مختلف أنحاء القارة، و التى طلب فيها مرسلوها معونة مصر ، لذا شعر رجال الثورة بأن عليهم واجبا تجاه القارة الأفريقية .

ولضرورة و أهمية كل ذلك قرروا الاتصال بأبناء قاراتهم ، وكانت أسرع وسيلة لذلك الاتصال ، هو إقامة إذاعة مصرية تنطلق من القاهرة لأفريقيا باللغة الأنجليزية عام ١٩٥٤ ؛ ومما زاد وقوى من ذلك التوجه نشر جمال عبد الناصر لتصوراته وأحلامه لقارته ، التى وضح منها أن مصر وأفريقيا جسدا واحدا ، إلى جانب دعوته فى نفس العام لتأسيس معهد كبير لدراسة أحوال القارة ، مبينا دوره فى تشكيل وعى أفريقى مستنير.

وقد كانت هناك بعض الأقاليم السياسية فى أفريقيا ، التى لفتت انتباه وزارة الخارجية المصرية إليها أكثر من غيرها، ويرجع ذلك إلى أهمية وحساسية التعامل معها ، ولنفوذ محاورها فى السياسة الأفريقية بشكل فرض نفسه ، بل وشغلها أكثر من غيرها ، وربما يرجع ذلك إلى أنها عدت مفاتيح لسياسة مصر الأفريقية عامة، ومن الممكن حصرها فى أربعة أقاليم هى، الشرق والغرب والجنوب والوسط، وذلك على النحو التالى :

شرق أفريقيا (أثيوبيا - أرتريا - الصومال)

كانت العلاقات المصرية الأثيوبية قوية وودية، حيث كان يسيطر عليها الروابط الجغرافية والتاريخية بين البلدين، ثم تغيرت الأوضاع بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأت سياسة هيلاسلاسى تدور وفقا للاتجاهات الخارجية والداخلية، فسياسته الخارجية، اصبحت سياسة انتهازيه ، لا تقوم على

أسس ثابتة ، فقد أخذ يتقرب من دولة إلى أخرى، كلما رأى فى ذلك التقرب مصلحة له[٦] . فقام بعقد معاهدة سياسية مع بريطانيا نظمت بموجبها علاقاته بها، و رسمت حدود إثيوبيا مع المستعمرات البريطانية المجاورة لبلاده ، كما عقد مع الولايات المتحدة الامريكية محالفة عسكرية[٧] . لمد بلاده بالعون العسكرى و أخذت إثيوبيا منذ عام ١٩٥٣ تتجه فى سياستها الخارجية إلى التعاون مع الولايات المتحدة ، على الرغم من كونها عضوا فى مجموعة الدول الآسيوية الأفريقية ، إلا أن تأييدها لتلك الكتلة كان محدودا [٨] .

وكانت لأثيوبيا مطامع فى البلاد المجاورة لها ، وتخشى من قيام دول كبرى على حدودها ، ومن ثم اتجهت فى سياستها إلى تحقيق مطامعها ، وتلافى قيام أى دول كبرى على حدودها [٩] . ولذا كان ارتباط الامبراطور ببريطانيا والولايات المتحدة للاستناد عليهما ، خاصة وأن أثيوبيا كانت تعتمد على المعونة الفنية والاقتصادية التى كانت تحصل عليها من الولايات المتحدة الامريكية ، التى دخلت إلى أثيوبيا و أريتريا ، بإنشاء القواعد العسكرية فى أهم المناطق الاستراتيجية فى البلدين ، بالإضافة إلى إنشائها لمحطة لاسلكية كبرى (راديو مارين) لتشرف منها على قواتها فى منطقة الشرق الأقصى و إنشائها كذلك عددا كبيرا من المخازن الكبيرة التى ملأتها بالعتاد الحربى و المهمات ، فى مناطق متفرقة داخل أثيوبيا و أريتريا[١٠] .

ولا شك أن مصر اهتمت بسياسة أثيوبيا تلك لإدراكها أن الإدارة الأمريكية بالاشتراك مع بريطانيا، كانت تسعى، إلى التسلط على مدخل البحر الاحمر، لحماية مصالحها فى حقول النفط بالشرق الأوسط، كما أن الإدارة الأمريكية كانت تسعى لاقامة قاعدة عسكرية كبرى " بعيدة عن مدى طائرات أعدائها " تعد نقطة إرتكاز لها ، وتعتمد عليها عند قيامها بعمليات عسكرية فى شرق أوربا وآسيا ، وبذلك دارت سياسة أثيوبيا فى فلك الغرب ، لتأمين نظام حكمها ، من الثورات الداخلية ، وفى منع النفوذ المصرى ، وسياسة مصر الداعية للقومية العربية من التغلغل ، بين شعوب منطقة شرق القارة الأفريقية ، لافساح الطريق

لتحقيق المطامع التوسعية للإمبراطور فى شرق أفريقيا وخاصة فى كل من إريتريا والصومال. وكان سفير مصر فى أديس أبابا يرى " التغاضى عن موقف أثيوبيا الملتوى وعدم إثارتها حتى لا تضع فى أيدى أعداء مصر أسلحة تحارب بها فى هذه الجبهة " (١١) . بما يعنى أن سياسة مصر الأفريقية تجاه أثيوبيا وقتذاك قد قامت على أساس مهادنتها ، والابتعاد عن إثارتها ، حتى لا تنضم إلى أعدائها.

وفيما يتعلق بموقف أثيوبيا تجاه إريتريا، التى اصدرت هيئة الامم المتحدة فى ديسمبر ١٩٥٠ قرارا يقضى بضمها إلى إثيوبيا فى اتحاد فيدرالى تحت التاج الأثيوبى ، ومنذ تسلم الحكومة الفيدرالية الأثيوبية فى منتصف سبتمبر من عام ١٩٥٢ مقاليد الأمور وإثيوبيا تعمل لضم إريتريا لأراضيها ؛ كما كانت تطمع أيضا فى ضم الصومال إليها فى اتحاد فيدرالى ينتهى وفق مطامعها إلى الاندماج النهائى. وقد رأى مدير إدارة الشئون الأفريقية بالخارجية المصرية " أن الدول الغربية ستطلق يد أثيوبيا فيما حولها نظير السماح لها باستغلال الثروات المعدنية المدفونة فى أراضيها " ، كما أشارت معلومات سفير مصر فى أديس أبابا ، إلى الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية فى تقرير مصير الصومال وترحيبها كذلك بضم جميع أراضى الصوماليات إلى إثيوبيا كى تضمن مد نفوذها على هذا الجزء المهم من أفريقيا، فى الوقت الذى تحاول فيها إيطاليا الإبقاء على نفوذها بالصومال بعد أن يحصل على استقلاله فى عام ١٩٦٠(١٢) .

و فى تلك الظروف أخذت مصر تراقب تطور الأمور فى الصومال عن طريق ممثلها فى المجلس الاستشارى ، وقنصلها فى مقديشيو، مع سعيها لتحرير كل من الصومال وإريتريا و ذلك بمقاومتها الهادئة لسياسة إثيوبيا التوسعية الرامية إلى القضاء على القومية العربية فى شرق أفريقيا متسترة بالتقارب مع مصر- التى لم ينطل عليها ذلك- للحصول على موافقتها أو عدم اعتراضها فى ضم إريتريا والصومال إليها ، ومن ثم لم تقطع مصر علاقاتها بأثيوبيا لأنها كانت

تأمل من ذلك التقارب إبعاد إثيوبيا عن المؤامرات الاستعمارية ، الرامية إلى الوقيعة وإثارة الفتن بينها وبين مصر، والبلدان الأفريقية فى تلك المنطقة[١٢].

كانت تلك هى سياسة مصر فى منطقة القرن الأفريقى ذات الأهمية لمصر وأمنها القومى ، وقد اتخذت طريق الحذر الهادف فى تحقيق مصالحها الخاصة والعربية عامة ، وحفظ وسلامة تلك المنطقة من جرها لمؤامرات الاستعمار وحليفته إثيوبيا .

أما بعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وانسحاب المعتدين، فقد وضحت لمصر سياسة أفريقية، خففت فيها من حذرها بعض الشىء، مما ترتب عليه بالتالى زيادة نفوذها فى أفريقيا، بشكل زاد من مقاومة إثيوبيا لذلك النفوذ، و ظلت إثيوبيا حتى عام ١٩٦٠ تقاوم النفوذ المصرى فى القارة الأفريقية، لخشيتها منه و كانت تستعين فى تلك المقاومة بالولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا الاستعمارية ، لإحباط أى نشاط لمصر - بعد الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨ - فى أفريقيا ، و محاولة عزل دولها عنها ، و كذلك تأييدهم لفكرة القومية الأفريقية ، لمقاومة " القومية العربية و الإسلامية ، التى تجد صدى فى نفوس الشعوب الأفريقية " [١٤] .

* * *

أما ليبيريا فقد ارتبطت فى سياستها الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن عرض وزارة الخارجية المصرية للموقف الدولى بأفريقيا عام ١٩٥٣ ، يتضح أنه كانت قد جرت مباحثات لإقامة تمثيل دبلوماسى بين ليبريا ومصر، ولكنها أُورجئت ، ومن الواضح هنا أنها تعطلت بفعل الدول الاستعمارية والنفوذ الامريكى ، ولذلك طالب رجال الخارجية المصرية بإعادة التفكير فى هذه المباحثات لإيجاد العلاقة بها، والتى عن طريقها تقوم مصر بفتح الطريق إلى كثير من بلاد أفريقيا الغربية[١٥] . لنشر سياستها و ثقافتها بتلك البلدان .

وفيما يتصل بإريتريا فقد قامت بعثة الأزهر منذ سبتمبر عام ١٩٥٣ ، بعمل يعد من أجَّل الأعمال " للدعاية لمصر فيها و توثيق صلاتها بها " وكان يوجد بإريتريا جالية مصرية محدودة، تعمل بالوظائف الحكومية، بالإضافة إلى مكتب شركة الطيران المصرية، وتوجد علاقات تجارية بين إريتريا ومصر ، ورغم ذلك توجد علاقات لإريتريا مع إسرائيل ، ويوجد بها جالية يهودية معظمها من يهود عدن، وهى تعمل بالتجارة بين إسرائيل و إريتريا (١٦) .

و ربما يرجع ذلك إلى أن إريتريا بلد فقير يعيش على المساعدات الخارجية، و كانت تتلقى من الحكم الإيطالى الذى استمر طويلا ، ومن بعده الحكم البريطانى المؤقت مساعدات كثيرة " لأسباب سياسية " ، و بعد أن مضى على الاتحاد الفيدرالى بين إريتريا وإثيوبيا عاما و أربعة شهور ، فإنه كان لا يزال يمر بدور التجربة ؛ و مع ذلك فإن الدلائل كانت تشير إلى نوع من القلق و الشك بين أهالى إريتريا فى مستقبلهم وفى وضعهم الجديد فى ظل الاتحاد ، الذى ازداد سوءا (١٧) . و هو ما عملت سياسة مصر الأفريقية على تخليص إريتريا منه، و تحريرها من السلطة و النفوذ الإثيوبى عليها ؛ وقد أدت سياسة مصر فى هذا المجال إلى جعل أثيوبيا تتصاع و تتلاقى مع الإرادة المصرية على مضد، فتخفف من وضع القلاقل فى وجه السياسة المصرية و نفوذها فى أفريقيا.

وفيما يتعلق بالصومال فقد كان له وضع خاص بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت تديره إيطاليا تحت إشراف الأمم المتحدة ، وتعمل على أن يكون من نصيبها، كما كانت انجلترا تريد ضم الصومال الإيطالى إلى صومالها، وكذلك كانت أثيوبيا تطمع فى ضمه إلى أراضيها، لتحصل على منافذ واسعة على المحيط الهندى، وبعد قيام ثورة ١٩٥٢ أوضحت ملفات الخارجية المصرية تطلع أهل الصومال المسلمين إلى مصر، للنهوض بشئونهم و حمايتهم من الأطماع التى تحيط بهم (١٨) .

و من أجل ذلك قدم محمود محرم حماد ممثل مصر بالصومال إلى وكيل

وزارة الخارجية فى ١٠ ديسمبر من عام ١٩٥٢ اقتراحا بإنشاء نيابة قنصلية فى مقديشيو تكون أساسا لتمثيل مصر مستقبلا فى الصومال بعد انتهاء فترة الوصاية فى عام ١٩٦٠، ولأن كثيرا ما كانت تقدم لمكتب مصر بالصومال بعض المطالب التى يصعب عليه تلبيتها ، كطلبات تأشيرات السفر لمصر و غيرها ، لأنه لا توجد لديه صفة التمثيل القنصلى، فوق أن أبناء الصومال سيفسرون ذلك الأمر بازدياد اهتمام مصر بأمورهم ، و لذلك سيرحبون به ، وأشار محمود محرم حماد بأنه يمكن الاتفاق على ذلك مبدئيا مع إيطاليا المشرفة على اتفاقية الوصاية ، والتى تعطى براءة تنفيذ القنصليات [١٩] .

و لذلك وافق محمود فوزى وزير خارجية مصر ، على إنشاء تمثيل قنصلى بمقديشيو ، يكون اختصاصه الصومال الموضوع تحت الوصاية الإيطالية، بتكليف من الأمم المتحدة [٢٠] . و على ذلك طلب سامى أبو الفتوح وكيل الخارجية المصرية من سفير مصر فى روما، الاتصال بالجهات المختصة فى إيطاليا ، للحصول على موافقتها على انشاء تلك القنصلية[٢١] .

و فى ١٢ فبراير من عام ١٩٥٥ قدم وزير الخارجية ، مذكرة إلى مجلس الوزراء المصرى، تناول فيها إنشاء قنصلية مصرية فى مقديشيو أوضح فيها أن تمثيل مصر السياسى والقنصلى فى قارة أفريقيا يكاد يقتصر " على الوفاء بحاجات مصر و مواجهة التزاماتها " و أن رعاية المصالح المصرية فى الصومال تتطلب الإسراع بإنشاء تمثيل قنصلى بها، و لا شك أن إنشاء تلك القنصلية سيساعد على تدعيم العلاقات الثقافية بين مصر والصومال، وألمحت مذكرة الوزير إلى أنه من المفيد أن تكون تلك القنصلية مركز استطلاع ودراسة فى شرق أفريقيا [٢٢].

ومن مذكرة محمود فوزى تلك يتبين قصور تمثيل مصر- حتى عام ١٩٥٥- السياسى والقنصلى فى أفريقيا وهو ما يعنى ضعف السياسة المصرية فى أفريقيا لعدم وجود آليات لنشرها، وكان أوضح ما فى تلك المذكرة اعتراف

الوزير بأن تلك القنصلية سوف تشكل مركز استطلاع لمصر فى شرق أفريقيا ، و مع أن ذلك وضع عادى وشأن كل المؤسسات الدبلوماسية فى العالم ، إلا أنه كان لا شك لا يريح أثيوبيا ، لتضاد سياستها مع سياسة مصر ، غير أن ذلك مثل سياسة ضغط عليها ، اجبرتها على التلاقى- على الأقل مع السياسة المصرية فى بعض جوانبها .

و لذلك وافق مجلس الوزراء المصرى برئاسة عبد الناصر فى ٢ مارس عام ١٩٥٥، على رأى وزارة الخارجية، وتم ابلاغ وزارة المالية والاقتصاد بذلك القرار(٢٣) . و تم افتتاح القنصلية، وعين القنصل عمران الشافعى قنصلا لمصر فى الصومال (٢٤) . ثم طلب مدير إدارة الشئون الأفريقية من وكيل وزارة الخارجية رفع قنصلية مصر بمقديشيو إلى قنصلية عامة، لمجابهة خطر وقوع الصومال بعد استقلاله تحت نفوذ دول الغرب الاستعمارية، فوافق وكيل الوزارة على ذلك الطلب " مادام الرفع يساعد على إزالة الخطر المشار إليه "(٢٥). ثم وافق رئيس الجمهورية على ذلك فى ١٤ سبتمبر من عام ١٩٥٧ (٢٦) لتقوية مركز مصر وسياستها الأفريقية أمام نفوذ الدول الاستعمارية فى تلك المنطقة الأفريقية .

و يرجع ذلك إلى أهمية منطقة شرق أفريقيا فى سياسة مصر الأفريقية، وإلى توافق السياسة الأثيوبية فيها مع أهداف دول الغرب الاستعمارية، وتلاقيها مع السياسة الأمريكية فى العمل على نشر الثقافة الغربية بها، وفى ضرورة محاربة نشاط الجمهورية العربية المتحدة، خوفا من تسرب نفوذها إلى الصومال، حيث كانت مصر تعاون الصومال للحصول على استقلالها فى الموعد المحدد؛ فحاولت دول الغرب وقف ما تقوم به مصر من منشآت، ومن بينها مستوصف طبى فى مقديشيو ، أو فى إقامتها لمدارس ابتدائية، و اعدادية ، وثانوية فى مقديشيو أيضا ، و إرسالها عشرة أطباء للعمل فى الصومال (٢٧) .

غرب أفريقيا (ليبريا - نيجيريا - غانة) :

ارتبطت ليبريا فى سياستها الخارجية بالولايات المتحدة. ويتضح من عرض الخارجية المصرية للموقف الدولى فى عام ١٩٥٣ . أنه قد جرت مباحثات لإقامة تمثيل ديبلوماسى بين ليبريا ومصر ، ولكن ذلك التمثيل لم يلبث أن أرجئ أو بالأحرى تعطل نتيجة النفوذ الأمريكى. وقد سعت الخارجية المصرية إلى استئناف المباحثات بينها وبين ليبريا لإقامة علاقات معها، والتى عن طريقها يكون الطريق مفتوحا إلى كثير من بلدان إفريقيا الغربية لنشر سياستها وثقافاتها.

وإذا ما انتقلنا إلى نيجريا فقد حدث بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن حضر إلى مصر بعض النيجيريين وتحادثوا مع الرئيس محمد نجيب حول إنشاء قنصلية مصرية فى نيجيريا ذات الأغلبية المسلمة ، وفى ٣٠ أغسطس من عام ١٩٥٣ ، قابل محمد علي إبراهيم رئيس قسم أفريقيا بالخارجية المصرية محمد بشير النيجيرى الذى كان يقيم فى مصر وقتها والذى أوضح لرجل الخارجية فى تلك المقابلة أن أهل نيجيريا يهتمون بمصر، وأن إنشاء قنصلية لمصر بنيجيريا، سوف يؤدى إلى توثيق الروابط بين البلدين، وتعمل على صد الدعايات المغرضة ضدها، وعلى ذلك أبلغه محمد إبراهيم أن مصر مهتمة أيضا بإنشاء قنصلية لها بنيجيريا عندما " تسمح الميزانية " ، و أن رجال الخارجية المصرية " يهتمون بأية معلومات عن نيجيريا "[٢٨]. و رحب محمد بشير النيجيرى بذلك، ووافق على إمداد الخارجية المصرية بالمعلومات التى تصله عن نيجيريا لتتوالى مقابلاته بعد ذلك [٢٩] .

و فى زيارة محمد بشير النيجيرى لقسم أفريقيا بالخارجية المصرية فى ٢١ سبتمبر عام ١٩٥٣ كان برفقته ممثل جمعية نشر الثقافة الاسلامية بنيجيريا، و كان معنيا بشئون الطلبة النيجيريين بمصر والبالغ عددهم ستة ، كما كان برفقته أيضا عبد الفتاح ماشا النيجيرى السكرتير المالى لجمعية أنصار الدين

ونائب رئيس تحرير جمعية نشر الثقافة الاسلامية ، المشار إليها ، وذكر فى تلك الزيارة أن مسلمى نيجيريا يتطلعون إلى مصر و يشكون من أن تطلعهم هذا لم يلق كل ما يرجون ، مؤكدا بأنه يمكن لمصر أن تساعد فى قبول عدد أكبر من الطلاب النيجيريين و فى إيفاد بعثات أزهرية إلى نيجيريا [٣٠]. وما سوف يترتب على ذلك من تقوية نفوذ مصر الاقتصادى والروحى فى نيجيريا. كما طالب النيجيريون فى تلك الزيارة وزارة الخارجية المصرية بإنشاء قنصلية لها فى نيجريا كخطوة أولى لدراسة أوضاع المستعمرات البريطانية فى غرب أفريقيا[٣١] .

و إلى أن يتحقق إنشاء تلك القنصلية، طلب محمد علي إبراهيم رئيس قسم أفريقيا من مفوضية مصر بجنوب أفريقيا تتبع ما يجرى فى تلك المنطقة وغيرها من المناطق الأفريقية ، وإبلاغ وزارة الخارجية بما يصلها من معلومات وبيانات عنها ، إلى أن يتم إنشاء تمثيل لمصر بها[٣٢]. لاهتمام الوزارة بتلك البلاد[٣٣].

و عند مقابلة محمد الأمين القديسى رئيس المؤتمر الاسلامى فى نيجيريا لرئيس قسم أفريقيا فى ١٢ اكتوبر ١٩٥٣ ، طلب منه قبول الطلبة النيجيريين لاستكمال تعليمهم العالى بمصر ، وأن تقوم مصر بفتح معاهد لتعليم اللغة العربية بنيجيريا ، كما طلب زيادة التبادل التجارى بين مصر ونيجيريا لتمكين رؤوس لأموال المصرية فى السوق النيجيرية[٣٤].

وعلى ذلك أبلغت الإدارة السياسية بالخارجية المصرية الإدارة الثقافية بنفس الوزارة أن مصر معنية بتوثيق علاقاتها بالأقطار الأفريقية ، وخاصة " من الناحيتين الثقافية والاقتصادية "[٣٥] . ومن ثم قامت الإدارة الثقافية ووكيل وزارة الخارجية بالاتصال بوكلاء كل من الجامع الأزهر ، ووزارة المعارف، ووزارة التجارة والصناعة، حيث أوضحا لهم مطالب القديسى النيجيرى، التى استهدفت تقوية العلاقات بين مصر ونيجيريا، وتعزيز سياسة مصر الثقافية والاقتصادية

فى البلاد الأفريقية ، وطلبا منهم العمل فورا للأخذ بتلك المقترحات إزاء أفريقيا بصفة عامة ونيجيريا بصفة خاصة (٣٦).

ومعنى ذلك أن الخارجية المصرية قد أخذت تتحرك لإقامة قنصليات لمصر فى المناطق المحورية فى أفريقيا ، أو على الأقل بفتح قنصلية فى جزء من منطقة، لكى يسهل تدفق المعلومات عن المنطقة بكاملها، أى أن رجال الخارجية قد أدركوا قصور وضعف شرايين الخارجية المصرية فى أفريقيا ، وربما يكون لهم فى السابق بعض العذر ، نتيجة للنفوذ البريطانى بمصر ، الذى دأب على عزل مصر وإبعادها عن الدول الأفريقية، أما بعد الثورة فقد دخلت أفريقيا فى صميم اهتمام الخارجية المصرية وقادة الثورة وعلى رأسهم عبد الناصر، وتحول ذلك الاهتمام إلى فتح قنصليات ومكاتب ثقافية، والتغلب على المعوقات الاقتصادية وغيرها ، وعلى مقاومة الدول الاستعمارية ، للنفوذ المصرى وسياسة مصر الأفريقية بصفة عامة .

ويؤكد ذلك أن سامى أبو الفتوح وكيل الخارجية قدم مذكرة لمحمود فوزى وزير الخارجية -لا تختلف كثيرا عن مذكرة ذلك الوزير لمجلس الوزراء فى فبراير ١٩٥٥ أوضح فيها أن مصر ليس لها فى أفريقيا غير العربية ، إلا بعثتين دبلوماسيتين فى كل من أثيوبيا وجنوب أفريقيا وبيَّن فيها أيضا أن ذلك الوضع لا يتفق مع الأهمية الكبرى ، التى تعلقها مصر على دورها فى أفريقيا ، ولا على الآمال التى تعلقها كثير من شعوب القارة على مصر من تعاون وارتباط ، وأشارت تلك المذكرة إلى تطلع أهل نيجيريا إلى مصر فى الإرشاد والتوجيه ، وحرصهم على إقامة أوثق العلاقات مع مصر ، وأظهرت أن التبادل التجارى بين مصر ونيجيريا يبشر بالنمو مع الوقت ، ولذلك طلبت المذكرة إلى محمود فوزى إقامة تمثيل قنصلى فى نيجيريا ، يمتد دوره إلى البلاد المجاورة " وبذلك يقوم التمثيل الوحيد لمصر فى غرب أفريقيا " وقد أشر محمود فوزى على تلك المذكرة فى ١٠ مارس ١٩٥٤ بما يلى " أرجو معرفة رأى الإدارة الاقتصادية وإرفاق تقدير للمصاريف"(٣٧). و هو ما يدل على دور العامل الاقتصادى وأهميته حتى فى

أبسط آليات نشر السياسة المصرية .

لقد كانت مصر فى تلك المرحلة تريد أن يكون لها فى أفريقيا دور ثقافى واقتصادى ، ينصهر فيما كانت تسعى إليه البلاد الأفريقية لإقامة علاقات معها ، ولكن كان يحد من تلك الإرادة القوى الاستعمارية و ظروف مصر السياسية والاقتصادية .

وتبع ذلك اتخاذ الخطوات لإنشاء الإذاعة المصرية لإفريقيا باللغة الإنجليزية، فقد طلب محمد علي إبراهيم رئيس قسم أفريقيا بأن توجه تلك الإذاعة إلى أفريقيا عامة و نيجيريا خاصة ، لأن عدد المسلمين بها أغلبية ، وأشار إلى استغلال مناسبة شهر رمضان لعام ١٩٥٤ ، وما يليه من أعياد ومناسبات (٣٨) . لجذب أبناء أفريقيا إلى تلك الإذاعة الموجهة وخاصة أهل نيجيريا .

وأوضح رئيس قسم أفريقيا بالخارجية المصرية أن المسلمين فى نيجيريا سيرحبون بتلك الإذاعة، فضلا عما فى ذلك من إيجاد الصلات والروابط المطلوبة مع الأقطار الأفريقية الأخرى ، وبَّين أن بمصر بعض النيجيريين ، منهم محمد أمين القديسى مؤسس المؤتمر الاسلامى بنيجيريا، ومحمد بشير، ويمكن الاستفادة بأحدهما فى إختيار وقت الإذاعة و برامجها، و يمكن أيضا الاستفادة بهما للإذاعة " بلغتهم إلى مواطنيهم " كما يمكن الاستفادة منهما أيضا فى إبلاغ مسلمى نيجيريا بإنشاء تلك الإذاعة، وأشار محمد علي إبراهيم إلى أن تلك الإذاعة التى يغلب عليها الصبغة الدينية، سيكون لها " رجة فى أفريقيا " تقوى مركز مصر ودورها فيها (٣٩) .

ولذلك طلب أحمد رمزى مدير إدارة الصحافة بالخارجية من مدير الإذاعة المصرية، تخصيص إذاعة توجه باللغة الإنجليزية لمختلف بلدان أفريقيا وبخاصة نيجيريا (٤٠) . وأوضح له أهمية دورها وفائدتها؛ ومشيرا إلى إمكانية الاستفادة بالنيجيريين الموجودين فى مصر ، للإذاعة بلغتهم و خاصة محمد

الامين القديسى ، ومحمد بشير، وعلى ذلك بدأت الإذاعة عملها فى يوليو ١٩٥٥[٤١] .

إضافة إلى إنشاء الإذاعة الموجهة قامت الإدارة السياسية بالخارجية بالاتصال بسفير مصر فى لندن، للحصول على موافقة بريطانيا لإنشاء قنصلية مصرية فى نيجيريا، فقام السفير بإبلاغ تلك الرغبة إلى الخارجية البريطانية، التى أخذت فى بحثها مع الجهات البريطانية المختصة بهدف استهلاك الوقت[٤٢].

وإلى أن تحصل نيجيريا على استقلالها ، و تقام علاقات سياسية بينها و بين مصر ، طلبت إدارة الشئون الأفريقية من الإدارة الاقتصادية بالخارجية المصرية إنشاء مكتب تجارى فى لاجوس ، لدراسة سوق نيجيريا ، مما يمهد لقيام علاقات اقتصادية قوية بين البلدين ، و ليقدم معلومات عن الجوانب السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية فى نيجيريا ، و ليكون نواة للتمثيل السياسى فى المستقبل [٤٣].

و مما يوضح دور الاستعمار الرافض لإقامة مصر علاقات سياسية أو قنصلية ، تم إبلاغ السفير المصرى فى لندن ، أنه بعد استطلاع رأى السلطات النيجيرية فى إنشاء قنصلية مصرية فى نيجيريا " أكدت أن مصالح مصر فى نيجيريا لا تبرر إنشاء قنصلية هناك "[٤٤].

وفيما يصل بساحل الذهب (غانا) فقد طلب قسم إفريقيا بإدارة الشئون السياسية فى ٣ مارس ١٩٥٣ من الإدارة الاقتصادية بالخارجية إمداده بمعلومات عن العلاقات التجارية بين ساحلى الذهب و مصر ، لأن كرونوا يدوس عضو المجلس التشريعى بها ، قد قام بزيارة للسفارة المصرية فى لندن ، و طلب من أعضائها أن تقوم مصر بفتح قنصلية فى ساحل الذهب[٤٥] .

و تمشيا مع ذلك أخذ الاهتمام بساحل الذهب يزداد للتعريف به و للاستفادة منه فى منطقته ، خاصة و أنها إحدى المستعمرات البريطانية (محمية) فى

غرب أفريقيا " و لا توجد علاقات تجارية مباشرة بينه وبين مصر " غير أن قسم أفريقيا ،كان يفضل إنشاء قنصلية لمصر فى نيجيريا بدلا من ساحل الذهب ، كما أن نيجيريا تقع بالقرب من ساحل الذهب ، وسوف يكون من اختصاص تلك القنصلية فى حالة إنشائها " مراقبة الأحوال السياسية فى المنطقة المجاورة " و هى ساحل الذهب و سيراليون و الكاميرون ، و أيضا لتصريف المنتجات المصرية فى تلك المناطق [٤٦].

الجنوب (جنوب أفريقيا وما حولها)

فى ٣ يناير عام ١٩٥٤كتب مفوض مصر ببريتوريا أنه لمس من أحاديثه مع بعض رجال اتحاد جنوب أفريقيا أنهم يأخذون على مصر انضمامها إلى الكتلة الأفريقية الآسيوية بهيئة الأمم المتحدة " تنديدها بسياسة التفرقة العنصرية التى تتخذها الحكومة الحالية أساسا لسياستها الداخلية " كما يأخذون على مصر استنكارها للمعاملة التى يلقاها الوطنيون السود و مناداتها بالحد من هذه السياسة [٤٧].

غير أن المفوض المصرى بيَّن أنه حاول إقناعهم أن مصر " تسير وراء الحق أينما كان " و أنها ترفض هذه السياسة التى يأخذ بها الاتحاد ، و لكنهم أصروا على القول بأن " تنظيم شئون البيت خاص بهم " و يعدون إثارة تلك الأمور تدخلا " ممن لا شأن لهم فى صميم شئونهم ، و لذلك فهم ما زالوا يركبون رؤوسهم ، ويتمسكون بتلك السياسة الفاسدة» [٤٨] .

وإضافة إلى التفرقة العنصرية ، و دور مصر فى مقاومتها و محصلة ذلك على علاقاتها بجنوب أفريقيا ، فقد طالب المفوض المصرى من الخارجية المصرية بأن تعمل على فتح قنصليات لها فى بعض الأقطار الأفريقية التى لا تمثيل لمصر فيها ، وطالب أيضا بأن تمد مصر خطوطها الجوية إلى تلك المناطق ، وأن تسهل أمر وصول السفن التجارية المصرية إلى السواحل الأفريقية ، لأن معظم الشواهد تدل على أن دول أوروبا و أمريكا تتجه إلى

أفريقيا لاستغلال " الموارد الغنية فيها والاستفادة من خيراتها " [٤٩] . وعلى الرغم من أن تلك المطالب فى موضعها لنشر سياسة مصر فى أفريقيا ، ولكن حد منها ظروف مصر نتيجة خضوعها للنفوذ الاستعمارى .

وسط أفريقيا (الكونغو - رواندا - أوروندى)

كانت تلك البلدان يطلق عليها الأقاليم البلجيكية بأفريقيا ، لأنها كانت خاضعة للاستعمار البلجيكى ، حيث وضعت "رواندا-أوروندى" الواقعة بأفريقيا الوسطى تحت الوصاية البلجيكية من قبل الأمم المتحدة منذ ديسمبر ١٩٤٦ ؛ بينما كانت الكونغو الواقعة بأفريقيا الاستوائية خاضعة للاستعمار البلجيكى - منذ عام ١٨٨٥- و ترجع اهمية الكونغو إلى أن باطن أرضها غنى بكثير من المعادن . وقد عقد اتفاق سرى بين بلجيكا و الولايات المتحدة الامريكية بخصوص الأورانيوم " اليورانيوم " فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، و بمقتضاه " تحصل أمريكا على كل ناتجه" .

ولما لم يكن لمصر مصالح قوية بالأقاليم البلجيكية بأفريقيا ، و لذلك طالب عثمان حامد سعد مستشار السفارة المصرية ببروكسل ، بأن تعمل مصر على نشر ثقافتها هناك ، وتقيم مصالح اقتصادية ، لتكون تلك هى " الخطوة الأولى فى بسط نفوذنا و أداء رسالتنا فى القارة الأفريقية " و فى ذلك ما يؤكد على أن مصر فى تلك المرحلة التى نتحدث فيها (١٩٥٢-١٩٥٦) ، لم يكن لها علاقات سياسية قوية بأفريقية غير العربية [٥٠] .

و رغم ذلك فلابد من التأكيد على أنه من تلك الأقاليم التى ألقينا عليها الضوء يبدو اهتمام مصر المحدود بنشر سياستها و دورها بأفريقيا غير العربية ، و قد اتخذت لذلك المحاور التى عرضنا لها ، وكان أهمها محور شرق أفريقيا التى كانت بؤرته أثيوبيا و الصومال و إريتريا ، و محور غرب أفريقيا وبؤرته نيجيريا ، أما محور وسط أفريقيا فبؤرته الأقاليم البلجيكية ، إلى جانب محور جنوب أفريقيا . و قد أتخذت مصر من تلك المحاور أداة لمحاولة

الانتشار و التغلغل فى بقية المناطق الأفريقية ، و قد أشرنا إلى خطوط تلك السياسة و مدى تعامل الدول الاستعمارية معها ، حتى لا تعطيها الفرصة للنمو والتمدد على حسابها .

و لذلك لا نستطيع القول أن سياسة مصر فى أفريقيا ، قد أخذت فى الاندفاع أو المغالاة بعد ثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢ ، بل اتخذت تحركاتها أنشطة ثقافية و إعلامية محدودة ، ولعل مما يؤكد ذلك أن مدير الإدارة السياسية بالخارجية عرض مذكرة إلى رئاسة مجلس الوزراء أوضح فيها أن مصالح مصر المادية بأفريقيا تتركز فى السودان و منابع النيل ، و هى أولى مصالح مصر الحيوية ، وأنه فيما عدا ذلك لا يمتد " اهتمام مصر فى الوقت الحاضر " إلا فى شمال أفريقيا بحكم روابط العروبة و الدين والجوار ، و أضاف أن بلادا أفريقية أخرى لا يربط مصر بها إلا الوجود الجغرافى ، لا توجد بها " فى الوقت الحاضر مصالح مادية أو صلات قوية تدعو إلى التعجيل بتوجيه عناية خاصة إلى بلاد أفريقية خارج المنطقة الحيوية لها بتلك القارة " (٥١).

و حول ذلك أيضا أكد مدير الإدارة السياسية فى مذكرته ، أن أفضل مجال مثمر لنشاط مصر فى " المرحلة الحالية " هو نشر الثقافة المصرية ، وإيجاد مصالح اقتصادية لمصر فى تلك الأقطار ، و بذلك " تخطو مصر الخطوة الأولى فى نشر نفوذها " و تقوم بالدور الأول فى رسالتها فى قارة أفريقيا ، وهذا المنهج الهادئ لمدير الإدارة السياسية بالخارجية ، أبلغه فى ٦ سبتمبر ١٩٥٤ إلى قائد الجناح على صبرى مدير مكتب رئيس الوزراء للشئون السياسية ، الذى حبذ ما ذهبت إليه المذكرة(٥٢) . و هذا الدعم من مكتب رئيس الوزراء يؤكد تلك السياسة الهادئة التى استهدفت عدم استعداء القوى الاستعمارية فى أفريقيا على مصر ، و على رأسها بريطانيا .

و يفسر تلك السياسة الهادئة ، مذكرة جمال بركات القنصل العام بالقنصلية المصرية العامة بحلب ، إلى وكيل وزارة الخارجية ، بشأن سياسة مصر الأفريقية أوضح فيها أن مذكرة الإدارة السياسية ، اتسمت بطابع الاعتدال

ونظرا لأنه فى ذلك الوقت كانت تسير المفاوضات البريطانية المصرية بتقدم للوصول إلى اتفاق ، حتى وقعت اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر عام ١٩٥٤ ، و أشار جمال بركات فى مذكرته إلى أنه يتعين الاكتفاء بوجهة نظر مدير الإدارة السياسية فى سياسة مصر الأفريقية " لتجنب إثارة شكوك الإنجليز ، وتغليب المصلحة المصرية الأولى فى جلاء القوات الانجليزية عن أراضيها " و أضاف " أنه قد يكون من مصلحة مصر الانتظار حتى تنتهى الفترة المحددة لجلاء القوات البريطانية عن مصر فى يونيو ١٩٥٦"(٥٣).

من ذلك يتبين أن رجال الخارجية المصرية فى تلك الفترة قد فضلوا اتباع سياسة أفريقية معتدلة ، و الاكتفاء بمراقبة تطور الأحداث و الأمور فى أفريقيا و أيضا قصر نشاط مصر على نشر ثقافتها و تقوية صلاتها مع إيجاد مصالح اقتصادية، وذلك لصالحها فى مفاوضات الجلاء، و هى فى تقديرنا سياسة عقلانية و واقعية تحسب لهم.

الرابطة الأفريقية :

فى ٢٠ أكتوبر من عام ١٩٥٥ قابل مصطفى الديب،سكرتير أول سفارة مصرية بلندن وفدا من بعض الأفريقيين المقيمين فى لندن ، الذين كانوا يمثلون جمعية أطلق عليها " الرابطة الأفريقية " و كان ذلك الوفد مكونا من : روى كولنز رئيس الرابطة ، و هو من أبناء جزر الهند الغربية ،و يعمل بالطباعة؛ و جون ولنجز لنجمور سكرتير عام الرابطة ، و هو من أبناء نيجيريا ، و يعمل كاتبا؛ و ف. ك ما كاى أمين صندوق الرابطة، و هو من أبناء سيراليون و يعمل بالطباعة؛ و م.م.سامبا عضو بالرابطة و هو من أبناء السنغال(٥٤).

و الرابطة مقرها لندن و تضم حوالى ٤٠٠ من الأفريقيين من كل جهات أفريقيا القاطنين فى لندن ، و يوجد فرع لها فى مانشستر ، و فرع آخر فى أبا فى نيجيريا " و تخدم الرابطة الحركات القومية فى أفريقيا " كما أنها تعمل لتحرير أبناء أفريقيا ، و تحقيق الاستقلال السياسى و الاقتصادى و الاجتماعى لهم (٥٥).

و قد طلب الوفد المشار إليه من مصطفى الديب السكرتير الأول للسفارة المصرية فى لندن مساعدة مصر للرابطة فى نشاطها ، حتى تنمو و تتمكن من تحقيق أهدافها ،وتقدم الوفد بعدة مطالب تتلخص فى : رغبة الرابطة فى فتح فرع لها بالقاهرة ، لسهولة الاتصال بينها و بقية المدن الأفريقية ؛ ورغبتها فى تقوية الاتصال بين مصر و أقطار أفريقيا ، إذا ما تمكنت مصر من فتح قنصليات لها فى الأقطار الأفريقية المهمة ، كما طلب الوفد أيضا أن تشرف مصر على التدريب العسكرى لبعض الشباب الأفريقى ، و تقديم معونة مالية لمجلة الرابطة(٥٦).

وفى مذكرة بعث بها مصطفى الديب إلى الخارجية المصرية، أوضح فيها أن أهداف الرابطة تتفق مع أهداف مصر، و أن نجاحها يحقق السياسة المصرية فى أفريقيا ، و لذا يجب معاونتها، وفيما يتصل بالتدريب العسكرى لبعض الشباب الأفريقى، كان مصطفى الديب يرى أنه يتم ذلك من خلال تخصيص عدد من المنح الدراسية لبعض الأفريقيين على أن يختاروا من مختلف أقطار القارة، فيكونوا وسيلة للدعاية المصرية، وأنه يجب إنشاء قنصليات لمصر فى أكبر عدد من أقطار أفريقيا، وأقترح أنه يمكن الابتداء بليبيريا، وساحل الذهب، وسيراليون ، ونيجيريا ، والكونغو البلجيكى، كما أقترح أيضا معونة الرابطة بمبلغ يدفع لها، لتصدر مجلتها باستمرار، وبين فى النهاية أن" اتصال الخارجية المصرية بالرابطة، ينبغى أن يكون بطريقة غير ملحوظة(٥٧). وهو ما يؤكد الرغبة فى عدم إثارة القوى الاستعمارية أو حتى إظهار مقاومتها فى أقطار أفريقيا فى تلك المرحلة.

وعلى ذلك وافق مدير إدارة الصحافة بالخارجية المصرية على طلب مدير إدارة الشئون السياسية وقرر منح الرابطة الأفريقية " إعانة مالية قدرها خمسون جنيها كل ثلاثة شهور تشجيعا لها فى الاستمرار على أداء رسالتها "(٥٨).

و أوضح مدير إدارة الثقافة بالخارجية لمدير إدارة الشئون السياسية، فيما

يتعلق برغبة الرابطة الأفريقية فى إلحاق الشباب الأفريقى فى كليات الجامعة والمدارس المصرية، من أجل تدريبهم عسكريا، ليكونوا وسيلة للدعاية المصرية، وليكونوا نواة ثقافية فى بلادهم ، فإن إدارة الثقافة تؤكد أن مصر - بعد موافقة وزارة الحربية، ووزارة التربية والتعليم ، والجامع الأزهر- قد فتحت أبوابها لطلاب أفريقيا ، ليلتحقوا بكلياتها ومعاهدها أو مدارسها، غير أن كثيرا من البلاد الأفريقية التى ترغب فى عون مصر الثقافى لها، خاضعة للنفوذ الاجنبى والاستعمار الذى يقف حائلا دون قدوم أبناء تلك الأقطار الأفريقية إلى مصر(٥٩). وفى ذلك ما يؤكد استعداد مصر إلى الانتقال إلى مرحلة أخرى، وخطوة جديدة متشعبة فى مجال سياستها الأفريقية غير العربية لخدمة أهدافها، مع المحافظة على أساس سياستها فى تجنب القوى الاستعمارية فى أفريقيا .

المرحلة الثانية فى سياسة مصر الأفريقية (١٩٥٦-١٩٦٠):

يرجع بداية تلك المرحلة إلى الحادى عشر من شهر مارس عام ١٩٥٦ عندما بعث الوكيل المساعد للشئون السياسية بالخارجية المصرية، برسالة إلى سفير مصر بنيودلهى، أوضح له أن الوزارة قد علمت أن الحكومة الهندية، قد أنشأت معهدا للدراسات الأفريقية تحقيقا لسياسة التوسع فى أفريقيا التى تهدف إليها حكومة الهند (٦٠) .

ولأهمية موضوع ذلك المعهد وخطورته، بينت وزارة الخارجية لسفيرها بالهند أنه " يهمها الوقوف على كنه هذه السياسة " والعمل على رسم سياسة لمقابلة هذا التوسع الهندى ، و طلبت منه موافاتها بالبرنامج الدراسى لهذا المعهد الأفريقى ، وبالمواد التى تدرس فيه ، وكذا عدد سنوات الدراسة به، تمهيدا لاتصال الوزارة بالمسئولين فى مصر للشروع فى إفتتاح معهد للدراسات الأفريقية " على غرار المعهد الهندى " (٦١).

وقد أستجاب مصطفى كامل سفير جمهورية مصر بمدينة نيودلهى لتلك

المطالب، فبعث لوكيل وزارة الخارجية بمعلومات عن معهد الدراسات الأفريقية بجامعة نيودلهى، بين فيها أنه يقبل الحاصلون على ليسانس الآداب أو بكالوريوس العلوم أو أى شهادة أخرى معادلة لهاتين الشهادتين، وأن مدة الدراسة به سنتان يحصل بعدها الطالب على دبلوم فى الدراسات الأفريقية، وأوضح أن مواد الدراسة للحصول على ذلك الدبلوم هى:

جغرافية أفريقيا، وأفريقيا من الناحية الثقافية، وتاريخ أفريقيا، وتاريخ الهند، ودراسة أحد أقاليم أفريقيا، ونظام الأراضى بأفريقيا، ودراسة إحدى اللغات الأفريقية، وأوضح أيضا أن هذا المعهد يساعد طلاب الدراسات العليا الراغبين فى الحصول على درجة الدكتوراه فى الدراسات الأفريقية؛ ولأهمية تلك المعلومات فقد تأشر عليها بضرورة إعداد مذكرة للاستعانة بما تضمنته، وفى بحث سياسة مصر الثقافية الأفريقية (٦٢).

معهد الدراسات الأفريقية

وانطلاقا من اهتمام الخارجية المصرية بذلك الموضوع المتعلق بسياسة مصر الثقافية كتب وكيل الخارجية فى ٢٣ أبريل عام ١٩٥٦ خطابا، إلى مدير جامعة القاهرة ، مبينا فيه مكانة مصر فى القارة الأفريقية، واهتمامها بشئونها وشعوبها ، ومشيرا إلى أن حكومة الهند " قد سبقتنا فى إنشاء معهد للدراسات الأفريقية " ، ثم المح إليه بإنشاء معهد مصرى للدراسات الأفريقية، واقترح عليه إعداد برامج لذلك المعهد - هى فى جوهرها مما يسير عليها معهد الهند - لكى تفى بدراسة شئون القارة، وكذلك عادات كل شعب من شعوبها، ولغاته، وتقاليده وحاجاته ، ومشاكله ... الخ ؛ وأيضا جغرافية كل إقليم ، وأهم مصادر ثرواته ، والروابط التى تربطه بمصر وغيرها ، ثم أرفق بالخطاب بيانات عن معهد الدراسات الأفريقية بجامعة نيودلهى" للاستئناس بها"(٦٣). وعلى ذلك حولت جامعة القاهرة ، معهد دراسات السودان ، إلى معهد الدراسات الأفريقية فى عام ١٩٥٦ .

و كل ذلك يوضح أن مصر لم تكن تعيش وهم مقاومة القوى الاستعمارية لخطوتها الأولى فى سياستها الأفريقية، والتى طالت، بل كانت تعيش حقيقة، حد منها الكثير ، كالموقف البريطانى و الأثيوبى، والتوسع الهندى ، ثم النفوذ الأمريكى ، مما أعاق سياستها و دورها الأفريقى ، وهو ما سعى إليه الاستعمار، ونجح فيه كثيرا ؛ بشكل عاق من ذلك الدور وتلك السياسة .

سياسة مصر الثقافية

و بتوجه سياسة مصر الثقافية فى أفريقيا، لإقامة معهد للدراسات الأفريقية، تكون قد وسعت قليلا من دائرة تلك السياسة، إلا أنها لم تكن كافية ، ويتضح هذا من مذكرة مدير إدارة الشئون الأفريقية ٢٢ أغسطس عام ١٩٥٦ ، والتى بينت أن مظاهر سياسة مصر الثقافية إزاء أفريقيا فى تلك الفترة تتلخص فيما يلى :

أولا- الأزهر الشريف : الذى كان يوجد به وقتها بضعة آلاف من الطلاب الأفريقيين أكثرهم من السودانيين - أبناء السودان الشقيق وأبناء السودان الفرنسى - و هم يدرسون البرامج التى يدرسها الطلاب المصريون ، ولكنهم فى الواقع ينقسمون من ناحية المعاملة المادية إلى قسمين: قسم متميز، وطلبته هم طلبة السودان الشقيق ، الذين " ينالون مرتبا شهريا قد يصل إلى أثنى عشر جنيها فى الشهر " أما القسم الآخر الدائم الشكوى، فطلبته هم طلبة باقى الأقطار الأفريقية، الذين لا تزيد مرتباتهم فى الشهر عن أربعة جنيهات ونصف"، ولكل طائفة من هؤلاء الطلاب رابطة أو اتحاد يمثلهم و يدافع عن مطالبهم[٦٤]؛ و أوضحت المذكرة أن للأزهر بعض المعاهد التابعة له فى السودان ، و له أيضا مبعوثين فى إريتريا و الصومال [٦٥] . مما يوضح الدور الذى كان يقوم به الأزهر فى سياسة مصر الثقافية فى أفريقيا .

ثانيا- مدارس وزارة التربية والتعليم : فيها مئات الطلاب العرب، وبعض الطلاب الأفارقة [٦٦]. و هو ما يؤكد أيضا على الدور الكبير لوزارة التربية

والتعليم فى سياسة مصر الثقافية بأفريقيا .

ثالثا- الجامعات المصرية: وتضم المئات من الطلاب العرب، وثلاثة طلاب نيجيريين (٦٧) .

كان ذلك محصلة الشكل العام لسياسة مصر الثقافية في أفريقيا، التى انتقدتها وقامت بمراجعتها و بشكل كبير ، المذكرة المشار إليها، عندما أكدت أن المؤسسات الثقافية الكبرى المتمثلة فى الازهر ، والجامعات، ووزارة التربية والتعليم ، تعمل كل منها منفردة، مما يدل على أنه ليس لمصر سياسة ثقافية منسقة موجهه لأفريقيا، كما أن هناك حاليا " تضخما فى الناحية السودانية " من جهود مصر الثقافية وتضاؤلا فى الأقطار الأفريقية الأخرى، بالإضافة إلى أن التفرقة فى المعاملة، تبعث على الشكوى وتترك عند الافراد أثرا مريرا بين معاملة الطلاب السودانيين وغيرهم من الطلاب الأفارقة .

وكل ذلك فى ظل عدم وجود خطة منسقة لإختيار وإعداد المبعوث الثقافى المصرى للأقطار الأفريقية، وعدم وجود صلة بين المعاهد المصرية والأفارقة الذين يتخرجون منها، ولذلك شدد مدير إدارة الشئون الأفريقية على أن بقاء تلك الأوضاع هو مضيعة للمال " فيما قد يضر ولا يفيد " (٦٨).

و يعد ذلك النقد الوارد بتلك المذكرة، دعوة صريحة لزيادة الاهتمام بنشر ثقافة مصر فى أفريقيا غير العربية، لما فى ذلك من أثر فى تقوية علاقاتها بالقارة الأفريقية، خاصة و أنها فى خلال الفترة من عام ١٩٥٤ وحتى نهاية الجلاء البريطانى عنها فى عام ١٩٥٦ ، كانت تسير على سياسة أفريقية معتدلة تراعى فيها الوجود الإنجليزى بها و عدم إثارته ، أما وقد تم الجلاء فلابد لهذه الدعوة من أن تغير نبرتها .

السياسة المصرية الأفريقية المضادة:

و لقد تمشت تلك الدعوة وذلك الاهتمام المرتفع النبرة عما كان عليه الحال

من قبل مع نمو الوعى القومى لدى بعض سكان أفريقيا، وظهور فكرة التحرر من الإستعمار الغربى، والمطالبة بتطبيق مبدأ أفريقيا للأفريقيين ، مما دفع بمصر إلى اتخاذ سياسة أفريقية جديدة، أشارت إليها مذكرة الإدارة الأفريقية بالخارجية المصرية، والتى بينت فيها أنها تقوم على التقارب بين مصر وشعوب القارة ودولها، وذلك بإنشاء شبكة للتمثيل الدبلوماسى والقنصلى بأفريقيا، وتشجيع الحركات القومية والتحررية بأفريقيا، وهى السياسة التى درجت مصر على انتهاجها منذ اعتناقها لمبادئ مؤتمر باندونج فى عام ١٩٥٥[٦٩] .

غير أن تلك السياسة المصرية الأفريقية الجديدة كانت تواجهها سياسة أمريكية، ففى ٢٩ أبريل من عام ١٩٥٦ أشارت مذكرة إدارة الأبحاث بالخارجية المصرية إلى النفوذ الأمريكى فى إريتريا والتى أوضحت أنه قد تم فى أواخر مارس من عام ١٩٥٦ توسيع مطار أسمرة المدنى، بتجهيز جزء منه لهبوط الطائرات الأمريكية حتى لا تخضع ما تحمله للرقابة، ويهبط بذلك المطار ثلاثة طائرات كبيرة كل أسبوع، وهذا المطار يعد حلقة وصل بين القواعد الأمريكية فى الظهران وليبيا، كما أعد جبل دنجلو ليكون معسكرا للقوات الأمريكية ، بالإضافة إلى ما تقوم به من تدريب للقوات الأثيوبية فى إريتريا على الأسلحة الأمريكية ، وما يتمتع به الأمريكيون فى أريتريا من مزايا، وما يقوم به قلم المخابرات الأمريكى فى أريتريا من دور منفذ للسياسة الأمريكية [٧٠] .

و قد أوضح مدير إدارة الأبحاث أن أمريكا تتخذ من إثيوبيا موطئا لقدمها فى أفريقيا، وأن إثيوبيا تحاول أن تقوم فى أفريقيا، بالدور الذى قامت به تركيا فى الشرق الأوسط، بغرض ضم السودان، وبعض دول أفريقيا للدخول فى أحلاف معها على أن ترتبط تلك الأحلاف بها [٧١] .

و نتيجة لذلك تحركت السلطات المصرية لتقوية سياستها الأفريقية لمقاومة النفوذ الأمريكى ، ومما يوضح ذلك نشرتها السرية إلى بعثات تمثيلها فى الخارج التى كشفت فيها عن النفوذ الأمريكى فى إريتريا ، واتجاهات الاستعمار الغربى

فى أفريقيا ، وبينت فيها ، وبكل وضوح تغير سياستها الأفريقية ، و أنها دخلت مرحلة جديدة ، حيث ذكرت "بأن من أهداف سياسة مصر فى أفريقيا محاربة استغلال أقاليمها وشعوبها بواسطة الاستعمار " (٧٢) . و اتجاهها إلى " وضع سياسة ... مضادة " ثم طلبت وزارة الخارجية فى نشرتها السرية تلك من بعثاتها الدبلوماسية موافاتها بما يكون لديها من معلومات مفيدة فى تنفيذ تلك السياسة (٧٣) . و بذلك خرجت مصر من مرحلة الاعتدال إلى مرحلة أخرى أكثر وضوحا؛ وقد ظهر ذلك جليا فى المؤتمرات الدولية وهو ما لم تكن تعلنه من قبل، مما يعد انتقالها إلى سياسة أفريقية جديدة .

و قد تم توضيح تلك السياسة من قبل مصطفى كامل سفير مصر بالهند فى ١٠ أبريل ١٩٥٧، عندما ذكر أن الهدف منها هو " نشر تجارتنا و ثقافتنا " بما يؤدى فى النهاية إلى أن تصبح مصر، الموجه لأفريقيا ، بما يعود عليها بالمنافع المادية والسياسية إما أن تقوم " سياستنا الأفريقية، على أساس مهاجمة الاستعمار الغربى علانية فى الصحافة و الإذاعة و نحوهما ، فإنه أمر لا يخلو من مخاطر " لأنه سيثير الدول الاستعمارية على مصر، ويدخلها معه فى " نزاع غير متكافئ " مما يؤدى إلى احتمال هزيمة مصر ، كما أن هذه السياسة ستنبه الدول الاستعمارية إلى خطر مصر عليها ، وبالتالى تقاومها و تسد الطريق عليها، الأمر الذى يمنع تجارة مصر و ثقافتها من الانتشار بأفريقيا ، ويعرقل كذلك نفوذ مصر السياسى من التمكن فيها (٧٤) . وخلاصة الأمر أن السفير المصرى فى نيودلهى كان من رأيه أن الوضع الحالى يقتضى أن يقتصر نشاط مصر فى أفريقيا على الناحية الثقافية و التجارية ، مع الابتعاد عن التوتر والاحتكاك بالقوى الاستعمارية أو مقاومة نفوذها علانية .

و قدم السفير مصطفى كامل بعض الوسائل، التى تحقق أهداف سياسة مصر الأفريقية كان أهمها إنشاء قنصليات بأفريقيا، وإذا تعذر ذلك يتم إنشاء مكاتب تجارية فى كثير من الأقطار الأفريقية ، وكذلك إنشاء شركات تساهم فيها الحكومة المصرية من وراء الستار، وقبول الطلاب الأفريقيين فى المعاهد

المصرية مجانا ، مع تزويد المعاهد الأفريقية بالمدرسين وغيرهم، وإقامة معهد اللغات والدراسات الأفريقية، وتأييد حركات التحرر الأفريقية في الهيئات الدولية ، بشكل موضوعى " بعيدا عن إثارة الدول الاستعمارية وتحريك أحقادها ضدنا " [٧٥] . و كل ذلك يعنى " أن الوقت الحاضر غير مناسب لعمل جدى فى أفريقيا " وأن سياسة مصر الأفريقية سوف تنجح بالصبر، وانتهاز الفرص ، والسرية، والبعد عن العلانية، وتجنب عوامل التوتر مع الدول الاستعمارية " واتباع المرونة، بالتقدم حينا والتوقف حينا آخر " وبذلك وحده " تكون العاقبة مأمونة والنجاح قريبا "[٧٦].

وقد أعربت إدارة الشئون الأفريقية بالخارجية المصرية باتفاق رأى سفيرها مع ما تضمنته مذكرتها ، وهو ما أخذت به الخارجية المصرية، وسارت عليه مصر بالفعل فى المرحلة الثانية من سياستها الأفريقية [٧٧] .

سياسة مصر الأفريقية عقب قيام الجمهورية العربية المتحدة

على أثر قيام الوحدة بين مصر و سوريا فى عام ١٩٥٨ ، أعدت إدارة الشئون الأفريقية بالخارجية المصرية مذكرة عن سياسة الجمهورية العربية المتحدة إزاء القارة الأفريقية بينت فيها أنها تأخذ بأسس سياستها السابقة على الوحدة، حيث أوضحت انتهاجها سياسة بناءة ، مع تقدير لمسئوليتها " كدولة أفريقية " وكعضو فى الأسرة الدولية " بما تمليه تلك المسئولية عليها من تعاون مع الدول الأفريقية المستقلة ، وتأييد نضال أقاليمها غير المستقلة لنيل حريتها[٧٨].

ففيما يتعلق بأثيوبيا أوضحت المذكرة أنه توفيقا بين الحرص على الصداقة مع أثيوبيا " و بين مقتضيات المصالح الذاتية للجمهورية العربية المتحدة، واعتبارات سياستها الأفريقية فى نصرة الشعوب المستضعفة " فإنه من الأفضل، تجميد الموقف مؤقتا بالنسبة لمسألة مياه النيل ، والمعارضة دون استفزاز فى ضم أثيوبيا لإريتريا، والوقوف ضد أهدافها التوسعية فى الصومال عن طريق الأمم المتحدة، مع الاهتمام، بزيادة التبادل التجارى بينها وبين أثيوبيا [٧٩] .

و بالنسبة لاتحاد جنوب أفريقيا، فقد استهدفت سياسة الجمهورية العربية الحرص عليه كسوق أفريقيى هام لصادراتها ، رغم النفوذ اليهودى فيه ، مما يعد أحد ميادين المنافسة للنشاط المصرى بأفريقيا، مع مناهضة سياسة الاتحاد بشأن تمسكه بالتفرقة العنصرية، على أساس أن مناهضة تلك التفرقة " إنما هى نزول على حكم ميثاق الامم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان " (٨٠).

أما غانا فتتمثل سياسة الجمهورية العربية تجاهها، وكما أوضحتها نفس المذكرة، فى المساهمة فى مساعدتها ماديا وفنيا، من غير أن يفسر عون إسرائيل لغانا على أنه انحياز منها لعدو، وأوصت المذكرة بأن تستفيد البعثة الدبلوماسية للجمهورية العربية المتحدة فى غانا " من اطراد منتظر للنشاط الأفريقى فى أكرا نتيجة لتمسك غانا بفكرة الزعامة الأفريقية " فتعمل سفارة الجمهورية فى ذلك الجو بما يحقق أهداف سياستها الأفريقية فى غرب أفريقيا بصفة عامة، مع الاستفادة من حاجة غانا لتكوين طبقة فنية من أبنائها بحيث يكون عوننا الثقافى لها ، سببا فى توطيد صلاتنا بها، عن طريق تخصيص المنح الدراسية لأبنائها (٨١). وكل هذا يوضح أن سياسة مصر الأفريقية بعد الوحدة ، لم تتغير فى أسسها عن سياستها قبل الوحدة .

و يؤكد استغلال بعثتنا الدبلوماسية للأوضاع فى غرب أفريقيا أن السفير المصرى فى غانا قد أحال طلب رئيس حكومة النيجر الذى كان يتضمن مساعدة حكومة الجمهورية العربية المتحدة، المادية والمعنوية فى كفاح غرب أفريقيا الفرنسية للاستقلال، وذلك أثناء زيارته لغانا، وقد ردت الخارجية على السفير المصرى موجهة نظره إلى عدم الارتباط معه بأية إرتباطات مالية، على أن "يكتفى بالتأييد الأدبى والمعنوى فى الوقت الراهن " (٨٢) .

و فى يناير من عام ١٩٥٩ أعدت إدارة الشئون الأفريقية ، مذكرة أوضحت فيها " ما ظهر فى الفترة الأخيرة من دلائل تنبئ عن عامل دينى سياسى جديد مضاد للحركات التحررية فى أفريقيا " حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية

وبريطانيا تتعاونان سياسيا " على اتخاذ الدين الإسلامى نفسه أداة لمحاربة الوطنية الأفريقية " بغرض بذر بذور الانقسام و إيجاد ما يسمونه أفريقيا " العربية " وأفريقيا " الزنجية "[٨٣] . ولذا طلبت إدارة الشئون الأفريقية من الهيئات الإسلامية بمصر ، وعلى رأسها الأزهر و المؤتمر الإسلامى بالقاهرة معاونتها لمواجهة الأخطار المحدقة بالعقيدة ، و العروبة فى قارة أفريقيا [٨٤] . و قد بادر المؤتمر الإسلامى بإبلاغ وزارة الخارجية المصرية ، فى ٩ فبراير ١٩٥٩ بأنه " يقظ غاية اليقظة " لنشاط الدول الاستعمارية المعادى للدين الاسلامى ، وأنه يعمل للرد على ذلك [٨٥].

و رغم تلك الصورة الشائكة من كل الجوانب، فقد أوضحت ملفات الخارجية المصرية، سياسة مصر الأفريقية، فى الفترة من ثورة ١٩٥٢ إلى عام أفريقيا ١٩٦٠ ، كما ألقت الضوء على تطور تلك السياسة فى مرحلة بنائها، وأبرزت كيف تعاملت تلك السياسة بمحاورها المتعددة مع الأقطار الأفريقية، والدول الاستعمارية ، والنفوذ الأمريكى، والتغلغل الإسرائيلى ، بفكر معتدل، وسياسة أفريقية متزنة ، فى وقت كانت تمر فيه أفريقيا بأدق مراحل تاريخها، وهو ما يحسب لمصر ، ولرجال خارجيتها ، والجهات التى تعاونت معها .

الهوامش

(١) وزارة الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة ١٧٥، ملف ٩٣/٢١/٣٧ ج٣، مذكرة وضعها فى ١٩٥٦/٥/١٨ حسن عبد الحميد حسن ، السكرتير التجارى بسفارة مصر فى واشنجتون ، عن المساعدات الامريكية لأفريقيا و السياسات الاقتصادية تجاه هذه القارة ، ص١ .

(٢) نفسه ، ص٢ .

(٣) نفسه، محفظة ١٧٦ ، ملف ٩٣/٢١/٣٧ ج٣ ، إدارة الشئون الأفريقية ، مذكرة" أضواء على أفريقيا " ، فى ١٩٥٨/٣/٩، ص١ .

(٤) نفسه ، محفظة ٢٨٩ ، ملف ٣/٤٠/٤٦ ج٣ ، إدارة الشئون السياسية ، قسم أفريقيا ، الذى كان يرأسه وقتها محمد على إبراهيم ، النشرة السرية رقم ٢ ، الصادرة فى ١٩٥٤/١/١٠، ص١- ٢ .

(٥) نفسه ، ص٨ .

(٦) نفسه ، محفظة ٢٨٥ ، ملف ٣/٤٠٠/٤٦ ج١، ادارة الشئون الأفريقية ، مذكرة عن أثيوبيا ، ص١ .

(٧) نفسه .

(٨) نفسه، محفظة ٢٨٩، ملف ٣/٤٠/٤٦ ج٣ ، النشرة السرية رقم ٢ فى ١٩٥٤/١/١٠ ، ص٩.

(٩) نفسه.

(١٠) نفسه ،محفظة ٢٨٥ ، ملف ٣/٤٠٠/٤٦ ج١، مذكرة عن أثيوبيا ، ص٢ .

(١١) نفسه .

(١٢) نفسه ، ص٣ .

(١٣) نفسه .

(١٤) نفسه، محفظة ١٧٦ ، ملف ٩٣/٢١/٣٧ ج٣، سفارة ج.ع.م بواشنطن ، مذكرة السفير مصطفى كامل ، فى ١٩٥٨/١٢/٤ ، لوكيل وزارة الخارجية المصرية .

(١٥) نفسه، محفظة ٢٨٩، ملف ٣/٤٠/٤٦ ج٣ ، النشرة السرية رقم ٢ ، فى ١٩٥٤/١/١٠، ص ١٠ .

(١٦) نفسه ، محفظة ٢٨٩ ، ملف ٣/٤٠/٤٦ ج٣ ، الإدارة السياسية ، النشرة السرية رقم ٤ ، ص ١٤ ، ص ١٦ .

(١٧) نفسه .

(١٨) نفسه ، و كان يعاون ايطاليا مجلس استشارى مكون من مندوبين من ثلاثة دول ، يمثل أحدهم ج.ع.م و ذلك لفترة عشر سنوات تنتهى فى ١٩٦٠/١٢/١ ، بعدها يحصل الصومال على استقلاله ، راجع أيضا ، الخارجية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة

٥٥، ملف ١٧/٣٦٩/٢ ، إدارة الشئون الأفريقية ، مذكرة لها فى ١٩٥٨/١٢/٢٩ .

(١٩) نفسه ، محفظة ٤٠٧ ، ملف ١٠٣/١٢٢/١٠٣ ، مكتب مصر بالصومال ، اقتراح إنشاء قنصلية مصرية فى مقديشيو ، و أيضا نفس المصدر ، مذكرة مدير إدارة الشئون السياسية ، فى ١٩٥٢/١٢/١٦ .

(٢٠) نفسه ، إدارة الشئون السياسية ، فى ١٩٥٣/١٠/٢٨ ، و عزز ذلك الطلب أيضا كمال الدين صلاح مندوب مصر فى المجلس الاستشارى للصومال .

(٢١) نفسه ، خطاب بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٢ .

(٢٢) نفس المصدر ، وزارة الخارجية ، إدارة الشئون السياسية ، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء .

(٢٣) نفسه .

(٢٤) نفسه ، رسالة من القنصلية المصرية فى مقديشيو ، فى ١٩٥٦/٣/٣١ .

(٢٥) نفسه ، خطاب مدير إدارة الشئون الأفريقية ، لوكيل الوزارة المساعد للشئون السياسية فى ١٩٥٧/٢/١٨ .

(٢٦) نفسه ، مذكرة مرفوعة إلى السيد رئيس الجمهورية ، الذى وافق على ما جاء فيها .

(٢٧) نفسه ، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٥٥،ملف ١٧/٣٦٩/٢ ، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية فى ١٩٥٨/١٢/٢٩ .

(٢٨) نفسه ، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٤٠٧ ، ملف ١٠٤/١٢٢/١٠٣ ، مذكرة من رئيس قسم أفريقيا ، إلى مدير الإدارة السياسية ، كان النيجيرى يقيم فى ٣٥ شارع شريف بالدور الثانى ، و كانت نيجيريا فى ذلك الوقت مستعمرة و محمية بريطانية ، و هى تقع على الساحل الغربى لأفريقيا ، و تشرف على خليج غينيا و تشغل الحوض الأسفل لنهر النيجر ، و عاصمتها مدينة لاجوس ، و كانت نيجيريا تعد أهم و أكبر عضو فى مجموعة الأقطار التى كان يطلق عليها (أفريقيا الغربية البريطانية) ، و تنقسم نيجيريا إلى ثلاث مناطق شمالية ، و شرقية ، و غربية بما فيها الكاميرون بمقتضى اتفاق الوصاية الذى عقد فى عام ١٩٤٦ (و قد كانت مستعمرة ألمانية) .

(٢٩) نفسه ، تأشيرات على نفس المذكرة فى ١٩٥٣/٩/١ و ٣/٩/ ١٩٥٣ .

(٣٠) نفسه ، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٢٢٨ ، ملف ١/١٢٦/٣٧ مذكرة قسم أفريقا فى ١٩٥٣/٩/٢١ .

(٣١) نفسه .

(٣٢) نفسه ، تأشيرة فى ٣/٩/١٩ على تلك المذكرة .

(٣٣) نفسه، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٢٢٨ ،ملف ١٢٦/٣٧/ ١ ، رسالة فى ١٩٥٣/٩/٢١ .

(٣٤) الأرشيف السرى الجديد، المصدر السابق ، مذكرة فى ١٩٥٣/١١/٩ .
(٣٥) نفسه ، مذكرة فى ١٩٥٣/١١/١٠ .
(٣٦) نفسه ، مذكرات فى ١٩٥٣/١٢/٥ ، و ١٩٥٣/١٢/١٠ ، و ١٩٥٤/٣/٨ .
(٣٧) نفسه ، مذكرة فى ١٩٥٤/٣/١٠ .
(٣٨) نفسه ، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٢٢٨، ملف ١/١٢٦/٣٧ ، قسم أفريقيا و كان تابع للإدارة السياسية وقتها ، اقتراح إذاعة إفريقية فى ١٩٥٤/٤/٦ .
(٣٩) نفسه .
(٤٠) نفسه .
(٤١) نفسه ، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٢٢٨ ، ملف ١/١٢٦/٣٧ ، خطاب أحمد رمزى مدير إدارة الصحافة بالخارجية فى ١٩٥٤/٤/٢٥ ، إلى مدير الإذاعة المصرية بالقاهرة.
(٤٢) نفسه، محفظة ٢٠٧ ، ملف ١٠٤/١٢٢/١٠٣ ، مذكرة سفارة مصر فى لندن ، إلى وكيل الخارجية المصرية فى ١٩٥٤/٧/٩ .
(٤٣) نفسه ، محفظة ٢٢٨ ، ملف ١/١٢٦/٣٧ ، مذكرة من مدير إدارة الشئون الأفريقية فى ١٩٥٦/١٠/١٥ .
(٤٤) نفسه ، محفظة٤٠٧ ، ملف ١٠٣ /١٠٤/١٢٢ ، رسالة من سفير مصر فى لندن ، إلى وكيل وزارة الخارجية فى ١٩٥٥/٣/٧ .
(٤٥) نفسه ، محفظة ٢٠٧ ملف ١٠٤/١٢٢/١٠٣ ، مذكرة الوكيل المساعد للشئون السياسية .
(٤٦) نفسه ، مذكرة فى ١٩٥٥/١١/٩ .
(٤٧) نفسه، محفظة ٢٨٩ ، ملف ٣/٤٠/٤٦ ج٣ ، نشرة الوزارة السرية رقم ١ ، إدارة الشئون السياسية ، ص ٢١- ٢٢ .
(٤٨) نفسه .
(٤٩) نفسه .
(٥٠) نفسه ، محفظة١٧٥ ، ملف ١/٧/٢٢٥ ، ج١ تقرير عن " الأقاليم البلجيكية " فى ١٩٥٥/١/٢٠ .
(٥١) نفسه ، الإدارة السياسية ، مذكرة " سياسة مصر الأفريقية "إعداد مدير الإدارة السياسية ، ص١ .
(٥٢) نفسه ، محفظة ١٧٥ ، ملف ٩٣/٢١/٣٧ ، ج٢ ، رئاسة مجلس الوزراء ، مكتب الرئيس ، خطاب سرى جداً .
(٥٣) نفسه ، ص٢ .
(٥٤) نفسه، محفظة ١٧٥، ملف ٩٣/٢١/٣٧ ، ج١ ، مذكرة مصطفى الديب ، الرابطة الأفريقية ، سرى جدا ، فى ١٩٥٥/١٠/٢٨ .

(٥٥) الأرشيف السرى الجديد، المصدر السابق .

(٥٦) نفسه .

(٥٧) نفسه .

(٥٨) نفسه ، محفظة ١٧٥ ،ملف ٩٣/٢١/٣٧ سرى ، مذكرة من إدارة الصحافة ، و مدير الإدارة السياسية ، فى ١٩٥٥/١٢/١٣ ، و مدير إدارة الثقافة ، سرى جدا ، فى ١٩٥٥/١٢/٢٠ .

(٥٩) نفسه ، مذكرة وكيل الخارجية ، إلى وكيل وزارة التربية و التعليم ، سرى و عاجل جدا ، فى ١٩٥٥/١٢/٢١ .

(٦٠) نفسه ، محفظة ١٧٥ ، ملف ٩٣/٢١/٣٧ أ ، أفريقيا ، خطاب سرى جدا .

(٦١) نفسه .

(٦٢) نفسه ، خطاب سفارة جمهورية مصر ، بمدينة دلهى ، فى ١٩٥٦/٣/٢٣ ، و التأشيرة عليه فى ١٩٥٦/٤/٣ .

(٦٣) نفسه ، خطاب وكيل الخارجية فى ٥٦/٤/٢٣ ، إلى مدير جامعة القاهرة .

(٦٤) نفسه ، محفظة ١٧٥ ، ملف ٩٣/٢١/٣٧ ج٣ ، مذكرة لمدير إدارة الشئون الأفريقية ، سرى جدا ، ص ، ١

(٦٥) نفسه.

(٦٦) نفسه .

(٦٧) نفسه .

(٦٨) نفسه .

(٦٩) نفسه ، محفظة٧٠ ، ملف ٣/١/٤ ، مذكرة من سعيد لطفى الغمراوى ، مدير الإدارة الأفريقية بالخارجية المصرية .

(٧٠) نفسه ، اتجاهات الغرب فى أفريقيا ، مذكرة إلى وكيل الوزارة المساعد للشئون السياسية .

(٧١) نفسه .

(٧٢) نفسه ، الإدارة العربية ، نشرة سرية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٦ سرى جدا ، عن اتجاهات الغرب فى أفريقيا ١٩٥٦/٦/٢٥.

(٧٣) نفسه .

(٧٤) نفسه ، محفظة ١٧٥ ، ملف ٩٣/٢١/٣٧ ج٣ ، مذكرة من سفير مصر فى نيودلى ، إلى وكيل وزارة الخارجية ، فى ١٩٥٧/٤/١٠ .

(٧٥) نفسه .

(٧٦) نفسه .

(٧٧) الأرشيف السرى الجديد، المصدر السابق ، محفظة ١٧٣ ، ملف ٩٣/٢١/٣٧ ج٣ ، رسالة وكيل وزارة الخارجية ، لسفير جمهورية مصر بنيودلهى ، فى ١٩٥٧/٤/١٠ .

(٧٨) نفسه ، محفظة ١٧٦ ، ملف ٩٣/٢١/٣٧ ج٣ ، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية ، عن السياسة الأفريقية للجمهورية العربية المتحدة فى ١٩٥٨/٥/٢٢ .

(٧٩) نفسه .

(٨٠) نفسه .

(٨١) نفسه ، استقلت الصومال فى ٦ مارس ١٩٥٧ ، و لذلك أقامت مصر سفارة بها .

(٨٢) نفسه، محفظة ٥٥ و ملف ١٧/٣٦٩/٢ ، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية ، فى ١٩٥٨/٩/٢٤ .

(٨٣) نفسه ، محفظة ١٧٦ ، ملف ٩٣/٢١/٣٧ ج٤ ، سياسة مصر الأفريقية ، مذكرة فى ١٩٥٩/١/١٤ .

(٨٤) نفسه .

(٨٥) نفسه ، خطاب السكرتارية العامة للمؤتمر الإسلامى و كان مقره ١١ شارع حسن صبرى، الزمالك ، بالقاهرة ، إلى مدير إدارة الثقافة بوزارة الخارجية ، فى ١٩٥٩/٢/٩ .